



مصلحة الضرائب المصرية

مصلحة حكومية متميزة
تحقق الإلتزام الطوعي
للمجتمع الضريبي

في يناير ٢٠٠٧

رسالة

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

عن

قرار دمج مصلحتي
الدخل والمبيعات

في

مصلحة الضرائب المصرية

الزملاء والزميلات

أعضاء أسرة مصلحة الضرائب المصرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لى أن أتوجه إليكم بهذه الرسالة، ونحن نعيش أجواء ونسائم أعياد عديدة، قدر لها أن تتزامن مع بداية هذا العام لتهل علينا فى فترات متقاربة، ألا وهي.

عيد الأضحى المبارك، ورأس السنة الميلادية

وعيد الميلاد المجيد، ورأس السنة الهجرية

فكل عام وانتم جميعاً بخير .. ومصرنا الغالية

فى مزيد من التقدم والتنمية .. والأمن والأمان .. والرفعة والمتعة والازدهار.

كما يسعدنى أن أتقدم لكم جميعاً بخالص شكرى وتقديرى على ما تقومون به من عمل متفرد، وما تبذلونه من جهد دؤوب وخلاق .. يُعلى من شأن تنمية الوطن الشاملة .. ويدفع بعجلة نهضته الكبرى إلى آفاق رحبة .. تليق بهذا الوطن وبمكانته بين شعوب الأرض .. وأمم العالم .

الأخوة والأخوات ...

إن الهدف الرئيسى من رسالتى هذه إليكم هو
الحديث عن مشروع دمج مصلحتى الضرائب على
الدخل والضرائب على المبيعات فى مصلحة
جديدة تماماً هى :-

مصلحة الضرائب المصرية

فكما تعلمون اننا استقبلنا فى مايو 2006 صدور قرار
السيد رئيس الجمهورية رقم 154 لسنة 2006 بدمج
المصلحتين فى مصلحة واحدة، هى مصلحة الضرائب
المصرية .. مما يشكل تحولاً تاريخياً .. وحدثاً فارقاً هو
الأكبر والأهم فى مسيرة الإصلاح الضريبى .. ومستقبل
العمل الضريبى على أرض مصر.

**وقد ألقى هذا القرار على أكتافنا شرف تحمل
هذه الأمانة القومية الكبرى..**

**وحمل ضمائرنا أمام التاريخ والوطن مسئولية
بناء مصلحة ضريبية على مستوى عالمى ..
تتميز بمستوى عالى فى الالتزام بالمعايير
والمقاييس الدولية ..**

وتنتهج أداءً ضريبياً فعالاً من حيث :

تقديم خدمة أكثر جودة وشمولاً وسهولة للممول وللعاملين..

خدمة توفر الجهد والوقت والتكلفة.. وتتعامل مع ملفات العملاء من خلال نظرة واحدة وشاملة فى نفس الوقت .. نظرة يحددها اطار العمل وتضبطها قوانين وتشريعات ولوائح المصلحة الجديدة. نظرة ينتهى معها عصر الاتجاهات الفردية .. وتزول بسببها كافة التشوهات الضريبية المختلفة .. مما يجعل العمل الضريبى مدخلاً حقيقياً لمواطنة فاعلة.. تخرج بنا من ضيق ثقافة الجباية والفرص إلى رحابات ثقافة الثقة والالتزام الطوعى للممول.. وأفاق قناعاته التامة، وإدراكه العميق بمبدأ وجدوى المنفعة بينه وبين المصلحة الجديدة ومسئوليته الكاملة أمام الله والوطن .

ولم يأت ذلك من فراغ فمنذ نهاية عام 2004 وتحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور / يوسف بطرس غالى وزير المالية، أصبح تطوير وتحديث الضرائب المصرية تطويراً شاملاً هدفاً استراتيجياً لوزارة المالية، وأحب أن

أوضح أن اصلاح الإدارة الضريبية يعتمد على العديد من الأساسيات أهمها :

* أولاً : توفير المناخ القانونى الملائم لسياسة ضريبية يستطيع الممول من خلالها الالتزام بواجباته الضريبية وأهدافه طواعية فى يسر وسهولة، وهذا ما توافر فى

قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005

وقانون ضريبة المبيعات رقم 11 لسنة 91

وتعديلاته، والتعديلات الأخيرة لضريبة الدمغة.

وقد حرص المشرع للقوانين الضريبية على تخفيف الأعباء الضريبية والثقة الكاملة فى الممول باعتباره مواطن شريف يؤدى دوره الوطنى فى تنمية الوطن من خلال الاحساس بالمواطنة، والالتزام طواعية بسداد الضريبة المستحقة عليه قانوناً كل حسب طاقته وبالشكل الذى يحقق العدل الاجتماعى.

وقد أشادت العديد من الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية وبعض المنظمات المالية الدولية بالقوانين الضريبية فى مصر وتشجيعها للتنمية

والاستثمار، ومن أجل هذا كان لابد من
وجود إدارة ضريبية تقوم بالتطبيق
المتحضر والانسانى للقانون الضريبى.

*ثانياً: إدارة ضريبية متطورة ترتفع فى تطبيقها للقانون
إلى المستويات العالمية وهو ما نحرص عليه فى إنشاء
مصلحة الضرائب المصرية، ولن يأتى ذلك إلا من خلال:
(رضا العاملين) و (رضا الممولين)
الأخوة والأخوات ...

نحن نعيش حالياً مرحلة تحقيق الحلم الوطنى بإنشاء
مصلحة الضرائب المصرية لكى تكون نموذجاً حياً
للإدارة الحكومية فى تقديم الخدمة المميزة للممولين .
ونحن الآن فى مرحلة انتقالية من التخطيط القصير المدى
والمتوسط والطويل المدى والملئ بالطموحات والأمال
والتي ستبلغ ذروتها باستكمال البناء الكامل لمصلحة
الضرائب المصرية، وسيكون لكل منكم دوراً فاعلاً فى
عملية الدمج، تتمثل بالدرجة الأولى فى قناعاتكم
الشخصية بأهمية عملية الدمج على المستوى القومى

والشخصى. وأن يتحقق الرضا الوظيفى لكل منكم وهذا
ما سوف نعمل على توفيره بشكل فورى ومتطور.
والواجب الوطنى يحتم عليكم المشاركة
بالرأى والفعل لإتجاز هذا المشروع
القومى الذى سيعود بالخير على الوطن
والمواطنين .

الزملاء والزميلات الأعزاء ...

إن عملية الدمج والتغيرات المتوقعة ستؤدى إلى إعادة
الهيكلية فى مصلحة الضرائب على الدخل والمبيعات ودمجها
فى مصلحة جديدة تماماً هى ((مصلحة الضرائب المصرية))
ونعدكم بأن لا يضر أحد من هذه التغيرات ولن نسمح فى ذات
الوقت لأحد مهما كان أن يفسد علينا ما حققناه من نجاحات
سابقة وما سوف نحققه فى مسيره تقدمنا .

□ وكان لابد من نقطة بداية وإنطلاقة لهذا العمل القومى

تمثلت فى:-

(مؤتمر تحديد الرؤية المستقبلية لمصلحة الضرائب المصرية)

الذى عقد فى مدينة شرم الشيخ

فى الفترة من 12 : 16 يوليو 2006

والذى ضم العديد من القيادات بمصلحة الضرائب العامة على الدخل والمبيعات وبعض أساتذة الجامعات، وذلك لصياغة وثائق المؤتمر التى تمثلت فى تحديد الرؤية لمصلحة الضرائب المصرية، والأهداف الاستراتيجية، والقيم المطلوبة، لكى تكون بمثابة الإطار العام الذى تعمل من خلاله المصلحة وانتهى المؤتمر إلى:

1- تكوين رؤية مصلحة الضرائب المصرية فى (مصلحة حكومية متميزة تعمل على تحقيق الالتزام الطوعى للمجتمع الضريبى).

2- رسالة المصلحة وتتمثل فى (إدارة ضريبية متطورة تعمل بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير الجودة الشاملة، تقدم خدمات متميزة للممولين من خلال عاملين على درجة عالية من الاحتراف المهنى، تعمل بمبادئ العدالة والشفافية، وتحظى بتقدير واحترام المجتمع، من خلال منظومة ضريبية متكاملة، لخلق مجتمع ضريبى واع وملتزم لتحقيق الاستقرار المالى والنمو الاقتصادى).

3- الاهداف الاستراتيجية للمصلحة وهى :-

- خلق ثقافة الالتزام الطوعى لدى الممولين.
- تحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات.
- التحسين المستمر للأنظمة الضريبية للوصول إلى تحقيق المعايير المستهدفة.
- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للممولين وتيسير أسلوب تقديم الإقرار.
- تعزيز عملية التنفيذ الجبرى لقوانين الضرائب.
- تحديث مصلحة الضرائب من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وأماكن العمل المختلفة ووضع نظم حوافز مشجعة.
- إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحترام.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.
- الإرتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة.

الأخوة والأخوات :

بعد المؤتمر تم تشكيل (17) لجنة عمل تقوم بتقديم التوصيات اللازمة لتصميم مصلحة الضرائب المصرية حتى تتمكن من تقديم الخدمات الضريبية للمجتمع الضريبي ويتولى الإشراف على هذه الجان التي تعمل كفريق عمل متكامل الاستاذ/ سيف الله قطرى - مستشار وزير المالية - ومدير مشروع الدمج. وأتمنى أن يكون التواصل الفعال بينكم وبين هذه اللجان مباشراً وإيجابى حتى نصل إلى تصميم فعال للمصلحة الجديدة.

الأخوة والأخوات:

يعتبر رضا العاملين بمصلحة الضرائب المصرية من أهم الأهداف الإستراتيجية التى تعمل إدارة المصلحة على تحقيقها ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير بيئة عمل مناسبة تتوافر فيها العناصر التالية:

1- توفير مكان العمل المناسب للعاملين حتى يستطيع كل منهم العمل فى بيئة عمل متطورة وحديثة تتوافر فيها كل وسائل التكنولوجيا الحديثة وتتولى هذه

المهمة الآن (4) مكاتب استشارية هندسية لتحديث وتطوير جميع مقار المصلحة في انحاء الجمهورية.

2- **التدريب:** يعتبر التدريب المستمر الفعال عنصر أساسى من عناصر البيئة المناسبة، وسوف تعمل إدارة المصلحة على توفير التدريب المناسب لكل العاملين سواء كان تدريب فنى أو سلوكى أو مهارى، وهذا يأتى من اهتمامنا بتطوير العناصر البشرية بالمصلحة وإمدادها بأحدث النظريات العلمية فى مجال الضرائب، والتعامل مع الآخرين والاهتمام أيضاً بحصول الزملاء على درجات علمية حتى الماجستير والدكتوراه.

3- **اختيار القيادات:** يعتبر اختيار القائد الإدارى الناجح من أهم الوسائل الإدارية لإحداث التغيير المنشود وتوفير بيئة عمل مناسبة ويجب أن تتوافق فى كل قيادات مصلحة الضرائب المصرية المهارة الفنية والسلوكية وأن يكون الاختيار طبقاً لمعايير موضوعية أهمها الكفاءة فى العمل، الأخلاق الحسنة، والبعد تماماً عن الوساطة والمحسوبية، حتى لا يشعر العاملين بالاحباط، وهذا ما نراعيه عند اختيار القيادات الجديدة.

4- التحفيز المعنوى والمادى، ستعمل إدارة المصلحة بدعم من السيد الوزير على وضع نظام تحفيز مادى ومعنوى يستند إلى معدلات الأداء والانجازات الفعلية لكل العاملين ويأتى ذلك من خلال منطلق العمل على توفر حياة كريمة للعاملين وأسراهم.
الأخوة والأخوات:

أحب أن أوضح لكم أهم النقاط التى تعمل الإدارة الضريبية على تحقيقها للعاملين بمصلحة الضرائب المصرية باعتبارنا جميعاً نعمل من خلال مفهوم (الأسرة الواحدة).

- إن الدمج يتم بين مصلحتين متكافئتين متساويتين ولن تسيطر مصلحة على أخرى.
- الحفاظ التام على حقوق العاملين المادية والمعنوية بل العمل على زيادتها.
- لن يتم الاستغناء عن أى عامل من العاملين بالمصلحة.
- احتفاظ العاملين بحقوقهم الوظيفية والترقى.

- الحماية الكاملة لحقوق العاملين فى الصناديق الإجتماعية.
- الثقة الكاملة فى السادة مأمورى الضرائب باعتبارهم قضاة مال، لكن يجب محاصرة القلة التى قد تسمى للغالبية الشريفة.
- لن يوجد المبرر لأن يتعرض أى مأمور أو غيره للتعسف أو الظلم.
- لا رقيب على المأمور إلا (الله سبحانه وتعالى) وضميره الحى.
- نشر ثقافة الجودة والشفافية فى التعامل بين العاملين بعضهم البعض وبين العاملين والممولين، وصياغة ميثاق عمل يتضمن المعايير الأخلاقية والفنية والسلوكية التى يجب أن يلتزم بها كل العاملين ومن أهم هذه المعايير هو معيار الكفاءة والفاعلية والأمانة فى العمل، ولن يكون لمعايير الفهولة والمحسوبية أى تقدير لدى إدارة المصلحة.
- الإهتمام بالجانب الثقافى للعاملين من خلال توفير المكتبات الورقية والفلمية فى كل المواقع

بالمصلحة لتنمية البعد الثقافى لدى العاملين وأيضاً إقامة المسابقات الثقافية بينهم.

□ الإهتمام بالجانب الترفيهى للعاملين من خلال إقامة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية وتوفير مصايف للعاملين وأسرهم.

□ دعم المبادرات البناءة التى يتقدم بها العاملين والعمل على تحقيقها، بما يشجع على تحفيز العاملين نحو المشاركة الايجابية فى بناء مصلحتنا الجديدة.

□ تخصيص إدارات فى الهيكل التنظيمى تكون مهمتها الأساسية خدمة العاملين وأسرهم وتلبية احتياجاتهم فى مؤسسات الدولة المختلفة.

□ العمل على تحقيق خدمة الشباك الواحد للعاملين بحيث يتم تلبية احتياجات أى زميل من خلال هذا الشباك والرد على أسئلة واستفسارات العاملين.

□ إن الدمج سيجعل مصلحة الضرائب المصرية من أهم مؤسسات المجتمع المصرى وهذا سينعكس بالإيجاب على العاملين مادياً ومعنوياً.

الأخوة والأخوات:

اننى أعتبر هذه الرسالة بمثابة دعوة
شخصية لكل فرد منكم للمساهمة فى
عملية الدمج بالفكر والعمل حتى نصل
معاً إلى إنشاء مصلحة الضرائب المصرية
الذى يكون منهجها الرئيسى هو خدمة الممول من خلال
جهاز ضريبي مؤهل تأهيلاً علمياً وفنياً وسلوكياً
لأداء الخدمة الضريبية فى أفضل صورة حتى
نحقق الازدهار والرفاهية للوطن الحبيب مصر.
ويسعدنى أن ارفق برسالتى هذه كتيب أعدته إدارة مشروع
الدمج يحتوى على أهم الاسئلة التى تدور فى أذهانكم والإجابة
عليها كخطوة أولى للتواصل الدائم معكم.

مع خالص شكرى وتقديرى لكل منكم

وتمنياتى بالتوفيق للجميع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

محمود محمد على حسن

دليل العاملين فى موضوع الدمج

الزملاء والزميلات أعضاء أسرة مصلحة
الضرائب المصرية يسعدنا أن نوضح لكم
بعض الأمور الخاصة بالدمج والتي سوف
نتناولها فى صورة بعض الأسئلة التي
تدور فى أذهانكم والإجابة عليها.

س: ما هى ضرورة الدمج؟

ج: يعتبر الدمج جزءاً من برنامج الإصلاح الإقتصادى
الكبير التى تقوم به الحكومة حالياً كجزء من منظومة
متكاملة للإصلاح المالى والضريبي ومن أهم أسباب
الدمج ما يلى:

1- رفع كفاءة الإدارة الضريبية باعتبارها ركيزة
أساسية فى برنامج الإصلاح المالى والضريبي
وذلك بإنشاء مصلحة الضرائب المصرية التى

تتسم بالعصرية والتفاعل الإنساني والقانونى مع المجتمع الضريبي حتى يتم تطبيق القوانين الضريبية بشكل متوازن والحرص الدائم على مصلحة طرفى العملية الضريبية (الممول والخزانة العامة).

2- الارتباط والنشابة الكبير بين ضرائب المبيعات وضرائب الدخل فى معظم الأنشطة الضريبية ولذلك فإنه من الأفضل أن يتم ذلك تحت مظلة مصلحة واحدة.

3- تحديث الإجراءات وإدخال التكنولوجيا الحديثة لجعل الخدمة التى تقدمها مصلحة الضرائب أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

4- تيسير الالتزام الطوعى للجمهور ومساعدته على الوفاء بالالتزامات الضريبية.

5- تحسين مناخ الاستثمار لأن الضرائب وأسعارها ومرونة التعامل معها من أهم الموضوعات التى تشغل بال المستثمرين.

6- تخفيض تكلفة العمل الضريبي وسرعة انجاز
التحاسب الضريبي وعدم وجود اختلافات كبيرة
بين الممول والمأمور الضريبي مما يوفر على
الممول الوقت والجهد والمال.

7- تقديم خدمات ضريبية متميزة لدافعي الضرائب
وذلك بتوحيد الإجراءات عند تطبيق قانونى الدخل
والمبيعات.

8- المصلحة الجديدة سوف تتواءم مع المصالح
الضريبية العالمية مع العلم بأنه يوجد **116** دولة
طبقت دمج مصالحتى الضرائب على المبيعات
والدخل من بين **136** دولة على مستوى العالم.

س: على أى أساس سيتم تنظيم مصلحة الضرائب المصرية؟
ج: يعتبر الدمج مهمة قومية ضخمة وستتطلب الكثير من
الوقت والجهد لتتم على الوجه الأكمل وهناك ثلاثة
مبادئ جوهرية ستقوم عملية تنظيم المصلحة عليها
وهي:

أولاً: ستعمل الإدارة بشكل أساسي فى الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب المصرية على أساس وظيفى بمعنى أن الأنشطة الوظيفية للمصلحة سيتم تنظيمها وإدارتها بشكل هرمى وعلى سبيل المثال فإن وظيفة الفحص سوف يتولى الإشراف عليها فنياً هرم وظيفى بدءاً من رئيس قطاع الفحص وحتى مدير إدارة الفحص بالمأمورية وهذا سيؤدى إلى توحيد إجراءات الفحص وتوحيد التطبيق للقانون الضريبى فى مختلف المواقع وهكذا فى الوظائف الأخرى مثل التحصيل - الاتصالات .. إلخ.

وكانت الخطوة الأهم هى إعداد الهيكل التنظيمى والوظيفى الجديد لمصلحة الضرائب المصرية والذى أصبح جاهزاً لاعتماده من السيد الأستاذ الدكتور/ وزير المالية تمهيداً لعرضه على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لاعتماده.

ثانياً: تطبيق نظرية التحصيل الحديثة والتي تقوم على أن 20% من الممولين بالمجتمع الضريبي سواء فى الدول النامية أو المتقدمة يساهمون بنسبة 80% من إجمالى الحصيلة الضريبية السنوية وأن 80% من أفراد المجتمع الضريبي يساهمون بنسبة 20% من إجمالى الحصيلة وعلى هذا الأساس سيعتمد تنظيم المصلحة الجديدة على هيكل تنظيمى جديد للممولين يتضمن تقسيمهم على ثلاث فئات وفقاً لرقم الأعمال وهى :

□ إنشاء مأمورية لكبار الممولين بالقاهرة وتم ذلك فى سبتمبر 2005م وتضم كل ممول يبلغ إجمالى ما يسدده من ضرائب مبيعات مليون جنيه فأكثر أو يصل صافى أرباحهم سبعة ملايين جنيه فأكثر بالنسبة للضرائب على الدخل. وهناك احتمال بإنشاء مأمورية لكبار الممولين بالاسكندرية وأخرى بالصعيد.

ويتم تطبيق قانونى

ضريبة الدخل والمبيعات على هذه الشريحة

□ **الشريعة الثانية** تمثل متوسطى الممولين والتي ستضم كل ممول أقل من حد التسجيل فى مأمورية كبار الممولين وفوق حد تسجيل ضريبة المبيعات الموجود الآن وهو **150 ألف جنيه** كرقم أعمال ومن المحتمل رفع حد التسجيل ليكون **300 ألف جنيه** بصدور تعديل بعض أحكام قانون ضريبة المبيعات والانتقال إلى التطبيق الكامل لضريبة القيمة المضافة، ويتم تطبيق أيضاً قانونى الضرائب على المبيعات والعامه على هذه الشريعة.

□ **أما الشريعة الثالثة** فهى صغار الممولين وهم كل ممول غير مسجل فى ضريبة المبيعات وهذا يعنى أن الممولين فى هذه الشريعة يخضعون لضريبة الدخل فقط وسيتم عمل دراسة خاصة بهم بوضع نظم وأسس مبسطة لمحاسبتهم ضريبياً.

ثالثاً : ستتبنى الإدارة الضريبية منهجاً عالى الجودة يتم التركيز فيه على خدمة الممولين والاعتماد على الثقة المتبادلة بين المصلحة والممولين والتأكد على أن المصلحة الجديدة جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به وإنها ليست فى حالة صدام مع المجتمع بل العكس هو الصحيح فى المصلحة الجديدة ستكون بمثابة المستشار القانونى والضريبى لكل الممولين.

س: ما هى الجهة التى ستقوم بتصميم ووضع الخطة الرئيسية لمصلحة الضرائب المصرية؟

ج: بعد التعرف على التجارب الدولية والإقليمية فى موضوع الدمج فإنه تم تشكيل هيكل تنظيمى لمشروع الدمج يتكون من بعض العاملين بمصلحة الضرائب على الدخل والمبيعات لوضع تصميم وخطة للمصلحة الجديدة بشكل يتلائم مع البيئة والثقافة المصرية ويتكون هذا الهيكل من:

1. اللجنة التوجيهية : يرأسها الأستاذ /

محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

وتضم فى عضويتها ممثلين من وزارة المالية والمصلحتين وخبراء مصريين يتم تعيينهم بقرار من وزير المالية بالإضافة إلى السيد مدير مشروع الدمج.

تتولى اللجنة تلقى كل التوصيات التى تنتهى إليها مجموعات العمل وإتخاذ القرارات بشأن كل جوانب التخطيط والتنفيذ.

2. مكتب برنامج المشروع : يرأسه السيد الاستاذ :

- سيف الله قطرى مستشار السيد الدكتور / وزير المالية

ويضم فى عضويته نخبه متميزة من الاساتذة والمستشارين الذين لديهم دراية وخبرة محلية وعالمية فى مجال الضرائب وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية.

ويقوم المكتب مع لجان الدمج بتحليل كل مجالات العمل بالمصلحة الجديدة ورفع التوصيات المقترحة إلى اللجنة التوجيهية لإتخاذ اللازم بشأنها.

3. تم اختيار 17 مجموعة عمل متنوعة وتم إختيار أعضاء تلك الفرق من المصلحتين بالتساوى وتقوم هذه

المجموعات بوضع الخطة لكل مجالات العمل
الضريبي وتقوم بتقديمها إلى اللجنة التوجيهية للموافقة
عليها أو تعديلها، ومجموعات العمل هي:

- 1- خدمات الممولين
- 2- الاتصالات
- 3- التدريب والتطوير
- 4- الشؤون المالية والإدارية
- 5- التنظيم
- 6- الفحص
- 7- المراجعة الداخلية
- 8- التحصيل والدين
- 9- الموارد البشرية وإدارة التغيير
- 10- الشؤون القانونية
- 11- مأمورية نموذجية للممولين متوسطي الحجم
- 12- نظام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

13- فريق مكافحة

14- تكنولوجيا المعلومات

15- الحصر

16- لجنة التخطيط الاستراتيجي

17- لجنة التحليل الإقتصادي

ومن المعروف أن مجموعات العمل لا تمثل بالضرورة الإدارات الرئيسية المساعدة طبقاً لما هو متعارف عليه في المصلحتين حالياً، ولكنها تمثل الأنشطة والوظائف الأساسية في المصلحتين وتقوم بتقديم التوصيات الضرورية لما يجب أن تكون عليه الإدارة الضريبية الجديدة.

وقد تم ضم بعض القيادات التنفيذية بالمصلحتين لكي يساهموا في وضع الخطط المختلفة والخاصة بكل الأنشطة والإشراف على تنفيذها.

س: ما هو تأثير الدمج على وضعى الوظيفى؟

1-ج: أن الدمج سيكون لصالح العاملين بمصلحتى الضرائب على الدخل والمبيعات ومن أجل الحفاظ على حقوقهم الوظيفية والمادية (انظر ص 12) .

إن الإدارة الضريبية سوف تولى كل اهتمامها المتساوى لجمع العاملين بمصلحة الضرائب المصرية باختلاف مواقعهم التنفيذية وسوف يتمتع جميع العاملين بجميع المزايا المادية والمعنوية ولن يتميز موقع على آخر.

وعلى سبيل المثال (فإن الإدارة الضريبية تنظر إلى العاملين بمأموريات صغار ومتوسطى الممولين نظرة متميزة لأنهم سوف يبذلون جهداً مضاعفاً من أجل تحصيل الضرائب على الأنشطة الصغيرة والمتوسطة وهذا على عكس ما يراه البعض من أن مأمورية كبار الممولين سوف تستحوذ على الاهتمام الكبير من الإدارة الضريبية ولن يتميز فرد على الآخر إلا بالأداء المتميز للعمل والمهارات الفنية التى يتمتع بها).

س: ما هى المدة المقررة لعملية دمج المصلحتين؟
ج: إن عملية الدمج ليست بسيطة ولكنها عملية معقدة وحساسة ومن المنتظر أن تنتهى هذه العملية فى خلال 3 سنوات وسوف يتم ذلك على ثلاث مراحل هى:

المرحلة الأولى:

بدأت فى أغسطس 2006 بتشكيل اللجان الـ17 لوضع الخطط التفصيلية لكل الأنشطة الضريبية وأنتهت اللجان من وضع الخطط المختلفة بإنهاء سبتمبر 2006 ويعتبر ذلك إنجازاً هاماً وتاريخياً.

المرحلة الثانية:

متوسطة المدى وتبدأ من سبتمبر 2006 حتى سبتمبر 2007 ويتم الإنتهاء من وضع البرامج التنفيذية للخطط النهائية بواسطة لجان الدمج والتي تستعين بالخبرات الوظيفية لكل العاملين.

المرحلة الثالثة:

وهي لمدة سنتين تاليتين للخطة السابقة وفيهما يتم تنويب هيكلى مصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الضرائب على الدخل وإنشاء هيكل جديد لمصلحة الضرائب المصرية.

س: هناك بعض الشائعات التى تتردد بين الحين والآخر فما هى الوسيلة لمعرفة الحقيقة؟

ج: من طبيعة الأمور أن يحدث سوء فهم لبعض الموضوعات الخاصة بالدمج ويكثر الكلام حولها بين مؤيد ومعارض وإذا صادفك مثل هذا الموقف اتصل فوراً بقيادتك المباشرة لكى توضح لك الأمر بكل موضوعية وقد تم تزويد كل القيادات على مستوى المصلحتين بالمعلومات الأساسية والهامة عن كل قضايا الدمج وأهدافه وفلسفته وسوف يتم عمل إليه للتواصل الفعال بينكم وبين الإدارة الضريبية وإدارة مشروع الدمج لمعرفة آرائكم والرد على كل استفساراتكم .

ونرجو أن يساهم هذا الكتيب فى وأد أى شائعة تتردد
فى هذا الموضوع.

س: هل من حق العاملين بمصالحتى الضرائب على
المبيعات والدخل المساهمة فى الدمج؟

ج: إن كل فرد منكم مطالب بأن يكون عضواً فعالاً
ومشاركاً ايجابياً فى كل جزئيات الدمج حتى تتم عملية
الدمج بالنجاح والكيفية المطلوبة ومن المعروف أن
التغيير يتم لصالحكم قبل أى شئ آخر ونحن نعتبر
العاملين أغلى وأثمن ما تملك مصلحة الضرائب
المصرية من موارد وبالتالي يهمننا مشاركتكم فى كل
مراحل الدمج بأكثر من طريقة. وعلى سبيل المثال:

□ المشاركة بالرأى فى الندوات
والاجتماعات التى سوف يتم عقدها فى المناطق
والمأموريات بصفة دورية.

□ الرد بإيجابية على الاستبيانات التى سوف
توزع على حضراتكم لمعرفة آرائكم فى كل
موضوعات وقضايا الدمج.

□ **التواصل الفعال مع مجموعات الدمج**
الـ17 ويمكن مراسلة هذه اللجان على هذا
العنوان: 26 أ عمارات العبور - طريق
صلاح سالم - مدينة نصر - مصلحة الضرائب
على المبيعات - مشروع الدمج - الدور الخامس.

□ **ومن المعروف أن هناك تواصل دائم**
ومستمر بين لجان الدمج الـ 17 وبين كل
القيادات الإدارية والتنفيذية بمصالحتي الضرائب
على الدخل والمبيعات للاستفادة من خبراتهم
وآرائهم في وضع الخطط المختلفة حتى تكون
الخطة واقعية وتتسم بإمكانية تنفيذها .

**س: ما هو الرد المناسب على تخوف بعض الممولين
من عملية الدمج؟**

ج: 1- إن التغيير أو الدمج ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه
وسيلة لتقديم خدمة ضريبية مميزة للممولين وأن
الجهاز الضريبي للمصلحة الجديدة موجه كله لخدمة

الممولين وتذليل كافة العقبات التي تعوق التعامل المباشر معهم.

2- إن دمج مصلحتى الضرائب على المبيعات والدخل فى مصلحة واحدة سوف يوحد الإجراءات الضريبية بذلك سيتم توفير وقت وجهد ومال الممول.

3- وبذلك يتضح أن الدمج لن يزيد من أعباء الممولين المالية بل على العكس فإن الدمج سيقال من تكافئة الالتزام الطوعى للممولين.

4- سوف يتم التركيز على تقديم الخدمات الضريبية للممول سواء كانت خدمات فنية أو إلكترونية حتى يجد الممول فى مصلحة الضرائب المصرية الأمن النفسى والمالى لأن الفلسفة الأساسية للمصلحة هى خدمة الممول.

وسوف تكون مصلحة الضرائب المصرية بمثابة عقد إجتماعى جديد بين الحكومة والممولين

تتعهد فيه الحكومة ممثلة فى وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية بتقديم خدمة ضريبية
مميزة للمجتمع الضريبى مقابل الإلتزام الطوعى
للممولين بسداد الضريبة حتى نعمل معاً على
خلق مجتمع يتمتع بالرفاهية.

5- إن الدمج يتم لصالح الممولين فى المقام الأول بإعتبار
أن الجهاز الضريبى للمصلحة الجديدة موجه كله
لخدمة الممولين وتذليل كافة العقبات التى تعترض
التعامل المباشر معهم.

6- إن الهدف الأساسى للدمج هو تقديم خدمة ضريبية
أفضل للممولين.

7- إن الدمج لا يزيد من أعباء الممولين المالية ولكن
العكس هو الصحيح فإن الدمج سيققل من تكلفة
الالتزام للممولين.

8- العدالة الضريبية هي قيمة أساسية عليا من قيم المصلحة الجديدة وتقوم عليها الفلسفة الاجتماعية للمصلحة ولن يدفع ممول مليمأ واحداً زيادة عن الضريبة المستحقة عليه.

9- إن المصلحة الجديدة لا تتصيد الأخطاء للممولين بل ستعتبر نفسها بمثابة المحاسب القانوني والمحامي المجاني للممول.

10- إن المنهج الأساسي للمصلحة في التعامل مع الممولين في حالة وجود نزاع أو خلاف خاص بالضريبة هو إتباع الحلول الودية .

11- إن تقسيم الممولين إلى فئات طبقاً لرقم أعمالهم لا يقصد به تفضيل فئة على أخرى في التعامل ولكن هو تقديم الخدمات الضريبية للممول طبقاً لإمكانياته التكنولوجية سواء في مجال الإقرار الضريبي أو السجلات والدفاتر المحاسبية ... إلخ.

12- محاربة الفساد الإدارى والتعامل بشفافية وجودة شاملة.

13- إن المصلحة الجديدة ليست فى حالة صدام مع المجتمع بل هى جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به وأن المصلحة تتعايش مع مشاكل الممولين وتعمل على حلها فوراً.

14- التوجه الحالى للمصلحة هو خدمة الممولين.

15- انتهى إلى الأبد عصر الجباية وبدأ عصر تقديم الخدمات الضريبية للممول لتحقيق التزامه الطوعى .

16- إن التهرب الضريبى بعد هذه المميزات والتسهيلات يعتبر جريمة فى حق الوطن والمواطن .

17- إن ثقافة المصلحة الجديدة قائمة على الشفافية والوضوح والجودة الشاملة.

18- لا يوجد أحد فى مصلحة الضرائب فوق المساءلة وخاصة فى حالة الخطأ المتعمد.

- 19- الثقة كاملة في كل الممولين ويأتى ذلك فى إعتقاد القانون والمصلحة لأسلوب التقدير الذاتى للضريبة.
- 20- إن المصلحة لن تفرق بين الممولين فى المعاملة أو تقديم الخدمات الضريبية المميزة وأن كل الممولين سواسية أمام المصلحة والقانون.
- 21- إن الضريبة ليست غاية فى حد ذاتها ولكنها وسيلة للتنمية ومن هنا فإن الضريبة التى تغلق مصنع أو متجر هى ضريبة فاشلة .
- 22- كل التقدير والاحترام للممول بإعتباره مساهماً بقدر استطاعته المالية فى بناء الوطن وتنمية اقتصاده.
- 23- إن إدارة المصلحة تتبع سياسة الباب المفتوح أمام الممولين للإجابة على تساؤلاتهم والرد على شكواهم.
- 24- تخصيص إدارات فى كل مأمورية أو منطقة لاستقبال الممولين وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.

25- تخصيص خط تليفون مجاني للرد على استفسارات الممولين.

26- توفير الخدمة الصوتية بأرقام متعددة لتوعية الممولين والإجابة على استفساراتهم.

27- توفير كتيبات للتوعية الضريبية بكل الأنشطة وطريقة محاسبة كل نشاط.

28- توقيع المزيد من اتفاقيات التآخي مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها (النقابات المهنية للأطباء والمهندسين والمحامين .. الخ).

29- يهدف الدمج إلى تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والمال لكل من الممول والمصلحة.

30- تقليل زيارات الفاحصين للممول.

واخيراً فإن الدمج في حد ذاته ليس هدفاً بل وسيلة من وسائل إصلاح الإدارة الضريبية، ويعتبر إنشاء مصلحة الضرائب المصرية

الجديدة بمثابة عقد إجتماعى تلتزم فيه
الدولة متمثلة فى وزارة المالية ومصلحة
الضرائب المصرية بتقديم الخدمات الضريبية
للممولين مقابل التزامهم بسداد الضريبة
المستحقة عليهم طواعيه.

س: هل سيؤثر الدمج على الصناديق الخاصة بعلاج
العاملين والصناديق الإجتماعية ؟

ج: لن يؤثر الدمج إطلاقاً على الصناديق الخاصة بالعلاج
والصناديق الإجتماعية ولكن سوف تزداد المزايا
العلاجية للعاملين وأسرهم وستعمل الإدارة الضريبية
على زيادة المزايا المادية والإجتماعية للسادة الزملاء
المحالين للمعاش باعتبارهم أساتذة أفاضل تعلمنا منهم
الكثير وقدموا للوطن الجهد والعرق والعمر.

وفى النهاية

نود أن نوضح لكم أن ثقافة التغيير لا بد
وأن تصح قناعة شخصية لكل العاملين
بالضرائب على الدخل والمبيعات لأن
الحقيقة العلمية تؤكد أن التغيير هو
طبيعة كل الأشياء وبالتالي فنحن لا
نريد أن يفرض علينا التغيير من
الخارج طبقاً للمتغيرات القومية
والدولية ولكن يجب أن ينبع التغيير من
داخلنا ونحاول أن نوظف هذا التغيير

بشكل فعال حتى يكون مردود التغيير

إيجابى على كل من العاملين

والممولين. نريد تغييراً نصنعه نحن

العاملين بمصلحة الضرائب المصرية،

تغييراً نتحكم فيه ولا يتحكم فينا وفى

مصائرنا، تغييراً نقوده ولا يقودنا.

ونحن فى إنتظار مشاركتكم الفعالة والإيجابية فى
المشروع القومى لإنشاء مصلحة الضرائب المصرية
حتى تساهمون فى نهضة مصر والمصريين.